Entrepreneurship Journal for Finance and Business (EJFB)
2026, VOL. 07, Special Issue (1), 133-143, E-ISSN: 2709-4251, P-ISSN: 2708-8790
DOI: https://doi.org/10.56967/ejfb2026956

The role of banking governance in reducing banking risks An applied study of a sample of Iraqi banks listed on the stock exchange.

Rahmah N. Sachit
Business Administration, University of Karbala ,Karbala, Iraq

Article information:
Published: 30–09– 2026

Corresponding author:
Rahmah N. Sachit
rahmaalkhafaji96@gmail.com

This work is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License.

Abstract:

This research aims to highlight the concept and importance of banking governance mechanisms, study and understand banking risks, and then examine the role of banking governance mechanisms—namely, the board of directors, disclosure, transparency, and capital adequacy—in managing banking risks in Iraqi banks. To achieve these objectives, the research sample consisted of private commercial banks listed on the Iraq Stock Exchange during the period 2010-2021, namely Baghdad Bank, Al-Mansour Investment Bank, National Bank of Iraq, and Gulf Commercial Bank. The banking risk indicators included credit, liquidity, and exchange rate. The research concluded that adherence to governance principles and mechanisms can enhance the role of banking risks in aligning with the objectives of the board of directors, transparency and disclosure, and the interests of shareholders and stakeholders, thereby increasing their confidence The study recommends strengthening the implementation of banking governance mechanisms, particularly by enhancing the role of the board of directors, improving transparency and disclosure practices, and maintaining adequate capital adequacy levels, as these measures contribute significantly to mitigating banking risks and promoting financial stability in Iraqi banks.

Keywords: Banking Governance, Banking Risks, Iraqi Banks, stock market.

Conclusions:

In conclusion, this research demonstrates that banking governance is a fundamental pillar in enhancing the stability of the banking sector and mitigating the various risks it faces. The results showed a significant correlation and influence between banking governance mechanisms (the board of directors, transparency and disclosure, and capital adequacy) and banking risks, underscoring the importance of adhering to effective governance principles. Therefore, strengthening these mechanisms contributes to improving banking performance and increasing investor and stakeholder confidence, thereby supporting financial stability and economic growth.

مجلة الريادة للمال والاعمال
2026، المجلد السابع العدد الخاص (1)، الصفحات 133-143

دور الحوكمة المصرفية للحد من المخاطر المصرفية: دراسة تطبيقية لعينة من المصارف العراق المدرجة في سوق للأوراق المالية

رحمة نعيمة ساجت
قسم إدارة الاعمال ، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، كربلاء، العراق

معلومات البحث:
- تاريخ النشر: 2026-09-30

المؤلف المراسل:
رحمه نعيمة ساجت
rahmaalkhafaji96@gmail.com

هذا العمل مرخص بموجب المشاع الابداعي نسب المصنف 4.0 دولي (CC BY 4.0)

المستخلص:
يهدف البحث الى تسليط الضوء على مفهوم وأهمية آليات الحوكمة المصرفية ودراسة ومعرفة المخاطر المصرفية ومن ثم دراسة دور آليات الحوكمة المصرفية المتمثلة في مجلس الإدارة والافصاح والشفافية وكفاية راس المال في ادارة المخاطر المصرفية في المصارف العراقية. وتحقيقا لأهداف هذا البحث تمثل عينة البحث المصارف التجارية الخاصة المدرجة في السوق العراق للأوراق المالية لفترة الزمنية (2010-2021) المتمثلة في مصارف (بغداد ، المنصور للاستثمار ، الأهلي العراقي، الخليج التجاري) وتمثلت مؤشرات مخاطر المصرفية من (الائتمان، السيولة ، سعر الصرف) . توصل البحث إلى الالتزام بمبادئ وآليات الحوكمة من شأنه تفعيل دور المخاطر المصرفية بما يتماشى مع أهداف مجلس الادارة ، الشفافية والافصاح ، المساهمين ، أصحاب المصلحة وزيادة ثقتهم ويوصي البحث بضرورة تعزيز تطبيق آليات الحوكمة المصرفية، ولاسيما فيما يتعلق بتفعيل دور مجلس الإدارة، وتعزيز الشفافية والإفصاح، والمحافظة على مستويات ملائمة لكفاية رأس المال، لما لذلك من دور فاعل في الحد من المخاطر المصرفية وتحقيق الاستقرار المالي في المصارف العراقية.

الكلمات المفتاحية: الحوكمة المصرفية ، المخاطر المصرفية ، المصارف العراقية، سوق الاوراق المالية

المقدمة:

تُعد الحوكمة المصرفية من أبرز المفاهيم الإدارية والرقابية التي حظيت باهتمام واسع خلال العقود الأخيرة، لما تؤديه من دورٍ محوري في تعزيز كفاءة الأداء المصرفي، وتحقيق الشفافية والإفصاح، وترسيخ مبادئ المساءلة، وحماية حقوق المساهمين وأصحاب المصلحة. وقد تزايد الا هتمام بتطبيق مبادئ الحوكمة عقب الأزمات المالية العالمية التي كشفت عن وجود قصور في أنظمة الرقابة والإدارة داخل العديد من المؤسسات المالية، الأمر الذي دفع الهيئات الرقابية الدولية، وفي مقدمتها لجنة بازل للرقابة المصرفية، إلى التأكيد على ضرورة الالتزام بآليات الحوكمة الرشيدة لضمان سلامة واستقرار القطاع المصرفي.

وفي المقابل، تواجه المصارف العديد من المخاطر المصرفية، ومنها أخطار الائتمان، ومخاطر السيولة، ومخاطر أسعار الصرف، والتي قد تؤثر بصورة مباشرة في قدرتها على تحقيق أهدافها والمحافظة على استقرارها المالي. وتزداد أهمية إدارة هذه المخاطر في ظل البيئة المالية المتغيرة، مما يستدعي اعتماد آليات حوكمة فعّالة تسهم في الحد من آثارها وتعزيز قدرة المصارف على مواجهة التحديات المختلفة.

وانطلاقًا من ذلك، يسعى هذا البحث إلى بيان الدور الذي تؤديه الحوكمة المصرفية، من خلال آلياتها الرئيسة المتمثلة في مجلس الإدارة، والإفصاح والشفافية، وكفاية رأس المال، في الحد من المخاطر المصرفية في عينة من المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، وذلك بالاعتماد على التحليل الإحصائي لاختبار طبيعة العلاقة والتأثير بين متغيرات الدراسة، وصولًا إلى مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات التي يمكن أن تسهم في تعزيز الاستقرار المصرفي وتحسين الأداء المالي للمصارف العراقية.

1. مشكلة البحث:

تواجه المصارف العراقية تحديات متزايدة في إدارة المخاطر المصرفية، ولاسيما أخطار الائتمان والسيولة وأسعار الصرف، الأمر الذي قد يؤثر في استقرارها المالي وكفاءة أدائها. وفي المقابل، تُعد الحوكمة المصرفية من أهم الآليات الإدارية والرقابية التي تسهم في تعزيز سلامة العمل المصرفي والحد من تلك المخاطر. إلا أن مستوى تطبيق آليات الحوكمة المصرفية يختلف من مصرف إلى آخر، مما يثير التساؤل حول مدى إسهام هذه الآليات في الحد من المخاطر المصرفية في المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.

1. هل توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين آليات الحوكمة المصرفية والمخاطر المصرفية في المصارف العراقية عينة البحث؟
2. هل تؤثر آليات الحوكمة المصرفية (مجلس الإدارة، والإفصاح والشفافية، وكفاية رأس المال) في الحد من المخاطر المصرفية؟
3. أيُّ آلية من آليات الحوكمة المصرفية تمتلك التأثير الأكبر في الحد من المخاطر المصرفية؟

2.أهمية البحث:

1. توفر الدراسة إطار عملي المصارف العراقي يفسر آلية تقليل المخاطر التي تتعرض لها المصارف عن طريق تطبيق آليات وأسس الحوكمة المصرفية.
2. تناول هذه الدراسة مشكلات واقعية و فعلية تتطلب إيجاد حلول محدد الإدارات المصارف مسؤولياتهم للحد من المخاطر التي يتعرض لها المصارف.
3. تحديد مفهوم المخاطر وعلاقتها بمفهوم حوكمة المصارف والتعرف على الجهات التي يمكن ان تتولى المخاطر في ظل هيكل حوكمة المصارف .
4. ان استخدام مبادئ الحوكمة السليمة في المصارف يؤدي إلى دعم وسالمة المصارف الخاصة العراقية وانخفاض المخاطر .

3.أهداف البحث:

1.توضيح أبرز آليات حوكمة المصارف و مؤشراتها و مخاطر المصرفية و تحديد مقاييسها في المصارف عينة الدراسة.
2.تقديم إطار نظري لمتغيرات الدراسة حوكمة المصارف و المخاطر المصرفية وما تتضمن من مستجدات التي جاءت بها الأدبيات ذات العالقة لهذه المواضيع.
3.التعرف على نسبة التأثير الذي تحققه آليات حوكمة المصارف على المخاطر المصرفية في المصارف عينة الدراسة

3.الفرضيات: اعتمد البحث بفرضيتين رئيسيتين تمثلت :

الفرضية الرئيسة الاولى: توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين حوكمة المصارف والمخاطر المصرفية

الفرضية الرئيسة الثانية: توجد علاقة تأثير ذو دلالة معنوية بين حوكمة المصارف والمخاطر المصرفية

4. مجتمع وعينة البحث:

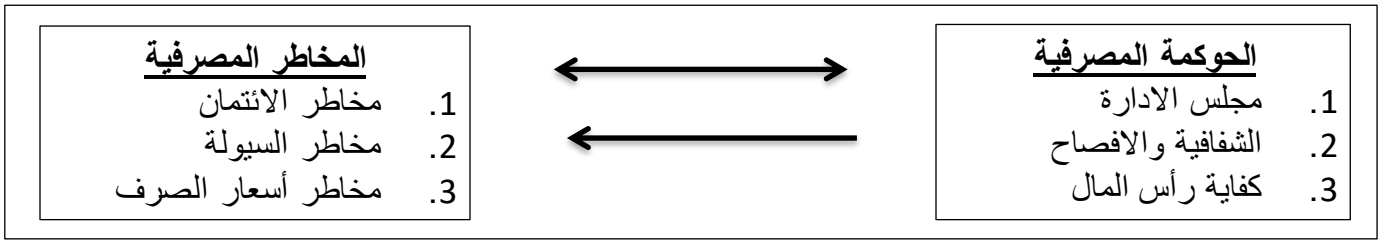
تمثل مجتمع الدراسة بالمصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، وتم اختيار (4) مصارف تجارية كعينة للدراسة وهي المصارف التي ادرجت في سوق العراق للأوراق المالية في (2010)، واستمر نشاطها دون انقطاع، ضمن الحدود الزمانية، أي للمدة (2010-2021)، وهي ((بغداد ، المنصور للاستثمار ، الأهلي العراقي، الخليج التجاري).

5.أسلوب البحث:

اعتمد المنهج الوصفي في تقديم المفاهيم والجانب النظري من الدراسة، والمنهج التحليلي والكمي في تحليل البيانات باستخدام النسب والنماذج المالية لحساب التوازن المالي، واستخدام الاساليب والبرامج الاحصائية منها (SPSS.V.22) لاختبار التأثير بين متغيرات الدراسة، والشكل (1) يمثل نموذج الدراسة.

6- المخطط الفرضي للبحث

يعرض الشكل رقم (1) النموذج الفرضي للبحث عبر تناول العلاقات بين متغيرات البحث الرئيسة و الفرعية،



الشكل (1) النموذج الفرضي للبحث

المحور الأول : الجانب النظري

المبحث الثاني / الاطار الفكري لحوكمة المصارف ومخاطر المصرفية

اولا . حوكمة المصارف

1. مفهوم الحوكمة المصرفية

عرفت الحوكمة من قبل لجنة بازل للرقابة المصرفية عام 2014 "بأنها الطريقة ألتي تتم بها أدارة الأعمال والشؤون المؤسسات المصرفية من قبل مجلس الإدارة و الإدارات العليا وألتي تؤثر في كيفية قيام المصارف بوضع استراتيجية وأهداف المصرف والإشراف على الموظفين وكذلك الأنشطة التشغيلية اليومية للمصرف ,و العمل على المساعدة مصالح المودعين وتلبية الالتزامات المساهمين والأخذ بالحسبان مصالح أصحاب المصالح الأخر المعترف بها , بالإضافة المواءمة ما بين ثقافة الوحدات الاقتصادية والأنشطة التجارية والسلوك في ظال توقعات العمل المصرفي الآمن والسليم مع النزاهة, والامتثال للقوانين والأنظمة السارية , من أجل تحديد مهام أو وظائف الرقابة ". (BCBS:2014:3).

(Chakra & Anfal ,2019) عرفها على أنها النظام الذي يتم من خلاله الإشراف والرقابة على المؤسسات .

(Durria Hyder Siddeg,2020)) عرفها على أنها مجموعة من العلاقات بين إدارة المؤسسة ومجلس إدارتها ومساهميها وأصحاب المصلحة الآخرين. كما توفر حوكمة المصارف الهيكل الذي يتم من خلاله تحديد أهداف المصرف وتحديد وسائل تحقيق تلك الأهداف ومراقبة الأداء.

2- اهمية الحوكمة المصرفية

1- تكتسب المصارف لدى تطبيقها لمبادئ الحوكمة ميزة تنافسية لجلب الودائع واختراق الأسواق وجذب العملاء.(عبد القادر ،2017: 82).

2- تعمل المصارف بشكل جيد على تعزيز النمو الاقتصادي لأنه عندما تقوم المصارف بتعبئة الأموال وتخصيصها بكفاءة فإن هذا يقلل من تكلفة رأس المال للمؤسسات ويسرع من تراكم رأس المال وبالتالي يشحن محرك نمو الاقتصاد جيد. (2018, Merhoun el at)

3-تعتبر الحوكمة نظاما يتم بموجبة توجيه ورقابة العمليات التشغيلية للمصارف. تمثل الحوكمة السليمة عنصرا رئيسيا في تحسين الكفاءة الاقتصادية في المصارف. تمثل الحوكمة السليمة محاربة الفساد الداخلي وضمان النزاهة وتقليل الأخطاء . (يوسف كافي، بوربيع، و مصطفى كافي ،2018، 71)

تجد الباحثة اهمية دور الحوكمة المصرفية في المؤسسات كبيرة حيث تعمل على خلق وتعزيز الثقة بين المودعين وحملة الأسهم من جهة والإدارة التنفيذية العليا من جهة أخرى ,فان تطبيق الحوكمة يساهم في حماية أموال المودعين وصغار المساهمين بشكل خاص .حيث تعتبر الحوكمة من شروط ومواصفات عمليات التصنيف ، فالمصرف الذي يلتزم بالمعايير الدولية يمكن تصنيفه بسهولة، مما يعزز من ثقة المؤسسات المصرفية الدولية به وبأدائه .

3-أهداف الحوكمة المصرفية :

تهدف الحوكمة إلى تعزيز ثقة المساهمين في المصرف بما في ذلك:

1- الشفافية : عنصر مهم وضروري للوضوح وعدم اليقين مما يخلق الثقة في البنك وينجح في أحسن صورة.

2- المسؤولية : وتعني سلوك الإدارة التنفيذية للبنك وكذلك مجلس الإدارة بروح مهنية وأخلاقيات العمل الصحيحة والناجحة، والتي بدورها تزيد الإنتاج ،وتعزز ثقة الجمهور المؤسسة.

3- المساواة : وتعني عدم حرمان صغار المستثمرين في المؤسسة من ممارسة الحقوق التي يكفلها قانون هذه المؤسسة من: المحاسبة ، والتصويت ، والنقد البناء ، والمشاركة في الجمعية العمومية , المساهم بحصة واحدة. ، كامل الحقوق لمالك الملايين من الأسهم من كل ما هو مذكور.

4-المساءلة : أن الإدارة هي المسؤولة عن العمل ويتم استجوابها هذه المسؤولية أو المساءلة بدورها تخلق حالة من الانسجام بين مصالح الإدارة ومصالح المساهمين (Rajoub,2022) .

4-اليات الحوكمة المصارف :

أن حوكمة المصارف تتضمن ضمان المساءلة والشفافية ، وبناء القدرات ، وضمان قناة فعالة للإفصاح عن المعلومات التي تعزز أداء الشركة بشكل أفضل. تتطلب المصارف حوكمة والتي تحتاج إلى نظام جيد للمساعدة في بناء ثقة المساهمين وضمان معاملة جميع أصحاب المصلحة على قدم المساواة وبشكل مناسب. إلى جانب ذلك حيث أن نظام الحوكمة يوفر حماية فعالة للمساهمين لاستعادة الاستثمارات بشكل فعال ومعقول. علاوة على ذلك أن حوكمة البنوك تلعب دورًا أساسيًا لأن الممارسات المحسنة ضرورية لجذب فرص الاستثمار وتحفيز الرفاهية الاجتماعية والنمو الاقتصادي والاستدامة وأن الحوكمة الفعالة هي قناة الاتصال الراسخة والواضحة بين المديرين والمساهمين. وجود تدابير إدارة المخاطر في مكانها الصحيح والتوجهات الاستراتيجية المشكلة بشكل فعال. لذلك حوكمة تلعب الدور حول التقارير المالية في حل نزاعات الوكالات بين مديري الشركات والمديرين ومقدمي رأس المال. على وجه التحديد الحوكمة هي مجموعة من العقود التي تساعد وتوائم مصالح المديرين والمساهمين وعدم تناسق المعلومات في مشاكل الوكالة. (won& Barzo2021) حيث قسمت لثلاث اليات :

1. مجلس الإدارة العليا :

من خلال توفير الإشراف المستقل على المديرين يلعب مجلس الإدارة دورًا مهمًا في توجيه البنوك والمؤسسات المالية نحو الإدارة والعمليات السليمة. تحدد المسؤوليات الرئيسية لمجلس الإدارة على أنها "استراتيجية عمل البنك والسلامة المالية وقرارات الموظفين الرئيسية والتنظيم الداخلي وهيكل وممارسات الحوكمة وإدارة المخاطر والتزامات الامتثال." للحصول على إشراف فعال . توصي بأن يكون لدى مجلس الإدارة عدد كاف من أعضاء مجلس الإدارة المستقلين وأن يتمتع أعضاء مجلس الإدارة بشكل جماعي بالمؤهلات والخلفية والمعرفة والمهارات والخبرات لفهم مخاطر وتعقيدات البنك ولتوجيه البنك بطريقة سليمة وحكيمة يلعب رئيس مجلس الإدارة دورًا مهمًا من خلال توفير القيادة وضمان الأداء السليم للمجلس. يجب أن يكون الرئيس عضوًا مستقلاً أو غير تنفيذي في مجلس الإدارة ويضمن الضوابط والتوازنات المناسبة. يوصي بفصل منصب الرئيس والرئيس التنفيذي . (Durria,2020)

اكتسبت جودة الحوكمة أهمية أكبر بشكل ملحوظ خاصة فيما يتعلق بجودة مجالس إدارة البنوك. في الواقع تعد مجالس الإدارة واحدة من أهم آليات حوكمة التي تفي بالأدوار التالية: (1) مراقبة وتقييم الإدارة - الدور الإشرافي ، (2) اتخاذ القرارات الإدارية مثل المشاريع التي يجب القيام بها والموظفين الذين سيتم تعيينهم - الدور الإداري (3) تقديم مشورة قيمة - دور استشاري. كل هذه الأمور مهمة بشكل خاص في أنواع معينة من الشركات (Catharina el at2017).

2- الشفافية والافصاح :

يلعب الافصاح في التقارير المالية دوًر هاماً في الحد من تباين المعلومات بين المصرف و المستثمرين وفي تحسين أداء أسواق راس المال. ينبغي أن يتضمن أطار حوكمة المصارف الشفافية الإفصاح بشأن كل الجوانب المتصلة بتأسيس المصرف ومن بينها الموقف المالي للمصرف والأداء والملكية وطريقة ممارسة السلطة ويجب ان يحتوي الإفصاح والشفافية على المعلومات التالية: أهداف المصرف ونتائجها المالية والتشغيلية ، حق الأغلبية في التصويت والمساهمة، المزايا الممنوحة لأعضاء مجلس الإدارة والمديرين والتنفيذيين الرئيسيين، سياسة وهيكلية حوكمة المصارف، الجوانب المتعلقة بالعاملين وخاصة الجوانب المادية وعوامل المخاطر. (Al-Ramahi, 2014, 6-9)

3- معيار كفاية راس المال :

يشير رأس المال إلى مقدار الأموال الخاصة المتاحة لدعم أعمال المصرف . يعمل رأس المال المصرفي كشبكة أمان وكمقياس يعكس الوضع المالي للمصرف وقوته واستقراره، ويتم احتساب كفاية رأس المال كنسبة من حقوق الملكية إلى إجمالي الموجودات الموزونة بالمخاطر، وهذه النسبة تقيس مقدار

موجودات المصارف الممولة بأموال المالكين (المساهمين) لملاءمة رأس المال للمصرف عن طريق تقدير القدرة على امتصاص الخسائر المتوقعة (Mehta & ,2013:103 Obamuyi) (Bhavani,2017:80). ويمكن حساب كفاية راس المال بالاعتماد على المعادلة الاتية (384 :2018, Suganya & Kengatharan, 2018:63) :(Sarwar etal.,2018:40) ((Abobakr)

5. العوامل المؤثرة على الحوكمة المصرفية :

يمكن تصنيف العوامل الخارجية الرئيسية التي تؤثر على حوكمة المصارف في المؤسسات المالية إلى ثلاث فئات عامة.

الأول : هو البيئة العامة والأنظمة الاقتصادية والمالية التي تعمل في ظلها المؤسسات المالية بما في ذلك القوانين واللوائح المالية والأنظمة القانونية والمحاسبية الشاملة.

الثانية : من العوامل التي تؤثر على حوكمة المؤسسات تشمل المؤسسات العامة التي تنظم بشكل مباشر أو غير مباشر ممارسات حوكمة وتراقبها وتشرف عليها. وقد يشمل هؤلاء المشرفين وفي بعض الحالات الجمعيات التجارية. في حين أن كلاهما قد يضع معايير فإن المشرفين هم الذين يراقبون العمليات الإجمالية لضمان نظام مالي مستقر وسليم.

ثالثاً : اللاعبون الخارجيون الرئيسيون ذوو الصلة بحوكمة المؤسسات المالية هم حملة السندات (أو حملة الصكوك) والمودعون ومدقق حسابات(Idowu & Adegbie ,2020).

ثانيا. المخاطر المصرفية

1- مفهوم المخاطر المصرفية

حيث عرفها(KERAZAN, F. 2016). هي تلك المخاطر التي تحكم نشاط البنوك وتعمل على كيفية إدارة المخاطر بدلاً من تجنبها يقوم دور التدقيق الداخلي من خلال تحديد هذه المخاطر وقياسها والإفصاح عنها بطريقة يمكن لمستخدمي البيانات المالية الحكم على فعالية البنك في إدارة ومراقبة المخاطر التي قد تتعرض في المستقبل لاتخاذ القرارات الاستثمارية والقرارات الأخرى.

(AGUS WIDARJONO & SUTRISNO ,2018) هي تلك المخاطر التي تواجة المؤسسات المالية ذات مخاطر عالية إما من خلال مخاطر رأس المال أو مخاطر التمويل أو مخاطر السيولة أو المخاطر التشغيلية. لذلك، يجب أن يكون البنك قادرا على إدارة جميع المخاطر والتحكم فيها .

(Kadhima& Dawoodb,2020) بأنها التعامل مع أحتمالية حدوث تراجع في العائد المتوقع على أحد الأصول . ونجد في هذا المفهوم أنها تتناول مسألة احتمالية تقلب العوائد . عند تحقيق الخسارة تعتبر أكثر خطورة من الأصول حيث تكون الخسارة أقل أحتمالًا. تعتبر حقوق الملكية من أكثر الأصول المالية خطورة بسبب التقلبات الحادة في العوائد.

(Mohammad& BASEL ,2021) حيث عرفها على انها المخاطر التي تظهر نتيجة الانخفاضات في سوق الأوراق المالية بسبب تقلب الأصول. كما أنه يرتبط بشكل عام بالديون مع أحتمال عدم الوفاء بالألتزامات الموازنة

حيث تستنتج الباحثة بأنة المخاطر المصرفية هي احتمال وقوع الاحداث الغير مرغوب بها التي تؤدي الى تقلب القيمة السوقية للمصرف وبالتالي يؤدي الى عدم استقرار العوائد وتعود بتأثير سلبي على النتائج التي يرجوا المصرف تحقيقها .

2- اهمية المخاطر المصرفية

أن أهمية إدارة مخاطر المصرفية عملت بشكل كبير بعد الأزمات المالية التي حدثت في العالم فقد دفعت الأزمات السلطات الرقابية والدولية للعمل للوصول إلى نظام إدارة مخاطر مصرفية يكون هذه النظام بهيكلية جيدة وتتبع هذه الأهمية من خلال المخاطر التي تزداد عبر الزمن في الأموال التي تديرها المصارف ، وبالتالي فهي تساعد في تكوين رؤية مستقبلية واضحة يتم من خلالها تحديد خطة عمل (الشمري ، 2013 : 46).

أهمية إدارة المخاطر في أي مؤسسة على الرغم من التحديات المالية والتشغيلية للامتثال التنظيمي يجب النظر ألى الاستثمارات في القدرات الحديثة لإدارة المخاطر على أنها فرصة وليست عبئًا لجميع المؤسسات المصرفية بغض النظر عن حجمها. تتعرض المصارف والوسطاء ومديرو المحافظ وحتى الصناعة المالية بأكملها للمخاطر على أساس يومي. بسبب هذا وخاصة منذ فترة الأزمة المالية ازدادت أهمية إدارة المخاطر بسرعة. إن أساسيات إدارة المخاطر لا تتمثل في القضاء تمامًا على المخاطر ،ولكن لإدارتها وفقًا لذلك. (2011, Bessis).

3- أنواع المخاطر المصرفية :

1- مخاطر الائتمان :سواء للأفراد أو القطاعات الاقتصادية المختلفة تعرف على انها عدم مقدرته على أسترجاع حقوق المتمثلة في أصل القرض وفوائده، وهذا السبب قد يكو ننا تج عن عدم قدرة المقترض على الوفاء برد أصل القرض وفوائده في تاريخ الاستحقاق المحدد . وبالتالي فالمخاطر الائتمانية تتمثل في الخسائر التي يمكن أن يتحملها المصرف بسبب عدم قدرة الزبون أو عدم وجود النية لديه لسداد أصل القرض أو فوائده وهذا الامر قد يترتب عليه مشاكل في التدفقات النقدية الداخلة للمصرف .ولاتزال مخاطر الائتمان تمثل سببا رئيسا في حالات فشل المصارف وذلك لأنه اكثر من 80% من ميزانية المصرف ترتبط بالائتمان. (ابو الريحة,2015)

يجب أن يكون أفراد معينون مسؤولين عن مراقبة جودة الائتمان ،بما في ذلك ضمان تمرير المعلومات ذات الصلة إلى المسؤولين عن تحديد تصنيفات المخاطر الداخلية للائتمان. بالإضافة إلى ذلك يجب أن يكون الأفراد مسؤولين عن المراقبة المستمرة لأي ضمانات أساسية. ستساعد هذه المراقبة المصرف في إجراء التغييرات اللازمة على الترتيبات التعاقدية بالإضافة إلى الاحتفاظ باحتياطيات كافية لخسائر الائتمان. عند تحديد هذه المسؤوليات يجب أن تدرك إدارة المصرف أحتمالية تضارب المصالح خاصة بالنسبة للموظفين الذين يتم الحكم عليهم ومكافأتهم بناءً على مؤشرات مثل حجم القرض أو جودة المحفظة أو الربحية قصيرة الأجل.(Duffie ,2012:22,)

4- الأساليب الأساسية التي تحد من مخاطر الائتمان هي (الشمري ،55: 2014)

١-تسعير القرض : يجب تحديد مبلغ القرض مضافا إليه سعر الفائدة السائد بالسوق بالإضافة إلى علاوة المخاطر والمصاريف الإدارية الأخرى .

٢-تنويع المخاطر الائتمانية ونظرية ماركوتز: تعد فكرة تنويع المخاطر من أهم الأساليب التي تتبعها المصارف التجارية للحد والتخفيف من المخاطر الائتمانية وتقوم فكرة التنويع على ما يلي (محمود 117:2019):

1- تحليل المحفظة وفق الأنشطة الاقتصادية, التابعة للمصرف والتي تقوم بمنحها للعملاء .

2-تحليل المحفظة وفق آجال الائتمانات الممنوحة (طويلة, متوسطة, قصيرة) .

3-تحليل المحفظة على وفق العملات ونوعيتها بإعداد المراكز المالية للمصرف وفق عملية رئيسة معينة.

2-مخاطر السيولة : ويمكن أن تنشأ مخاطر السيولة بشكل عام نتيجة المخاوف المتعلقة باستقرار النظام المالي للبلد الذي يحفز عدداً كبيراً من المودعين على سحب أموالهم .(Vanhoose,2017:15).

السيولة في المصرف هي مقياس لقدرته على العثور بسهولة على النقد الذي قد يحتاجه للوفاء بالتزاماته المستحقة. يمكن أن تأتي السيولة من حيازات نقدية مباشرة بالعملة أو في حساب لدى الاحتياطي / البنك المركزي. والأكثر شيوعًا أنه يأتي من الاحتفاظ بالأوراق المالية التي يمكن بيعها بسرعة بأقل خسارة. يعني هذا عادةً الأوراق المالية ذات الجدارة الائتمانية العالية بما في ذلك الفواتير الحكومية والتي لها آجال استحقاق قصيرة الأجل. (Alhassan,2022)

يعتبر من المخاطر الأخرى المستمرة في الخدمات المصرفية احتمال أن يتطلب طلب الزبائن على الأموال بيع الأصول أو جمعها قسريًا بخسارة. تتطلب المصارف السيولة لأربعة أسباب رئيسية: .(Bessis,2011)

- كوسيلة لاستبدال صافي التدفقات الخارجة للأموال .
- من أجل التعويض عن عدم استلام التدفقات المتوقعة للأموال
- كمصدر للأموال عند استحقاق الالتزامات الطارئة.
- كمصدر للأموال لإجراء معاملات جديدة عند الرغبة .

3-مخاطر الأسعار الصرف : يعتبر سعر الصرف متغيرًا اقتصاديًا مهمًا. تؤثر الحركات في سعر الصرف على قرارات الأفراد والشركات والحكومة. بشكل جماعي ، هذا يؤثر على النشاط الاقتصادي والتضخم وميزان المدفوعات. (Hamilton, 2018)

5-مؤشرات المخاطر المصرفية :

1- مؤشر المخاطر الائتمانية: أن الغرض من قياس مخاطر الائتمان هو تقدير الخسائر المحتملة من عملية الائتمان لذلك من الضروري تقدير. وهناك العديد من مؤشرات مالية لتحديد أخطار الائتمان. لكن هنا نقيس مخاطر الائتمان من خلال النسبة الاتية:

نسبة أجمالي الدين =أجمالي المطلوبات – حق الملكية / أجمالي الموجودات % 100

2-مؤشر مخاطر السيولة :هناك مجموعة من المؤشرات التي يمكن من خلالها قياس مخاطر السيولة لدى المصارف و كما يأتي :

*-نسبة تغطية السيولة ratio coverage Liquidity : تعزز هذه النسبة مرونة المصارف على المدى القصير وتتطلب نسبة (LCR) من المصارف أن تحافظ على كمية من الموجودات السائلة عالية الجودة(HQLA)و التي تكفي لمواجهة التدفقات النقدية الخارجة . ويتم حساب (LCR)حسب مخزون الموجودات السائلة عالية الجودة غير المرهونة (HQLA)مقسومة على أجمالي التدفقات النقدية الصافية المتوقعة (NCOF)على مدار 30 يوما .و تقاس على النحو (196 el Li &at,2017:)

نسبة تغطية السيولة = الموجودات السائلة عالية الجودة / تدفقات النقدية المتوقعة

LCR=(High quality liquid assets)/(Expected net cash flows)

3-مؤشر سعر الصرف Exchange rate : يلعب سعر الصرف كمؤشر اقتصادي دورًا مهمًا بشكل متزايد في الاقتصاد ، لأنه يؤثر بشكل مباشر على مستوى الأسعار المحلية، وربحية السلع والخدمات المتداولة ، وتخصيص الموارد وقرارات الاستثمار (Simon-Oke & Arbisala 2010:237) .تشكل التحركات في هذه المتغيرات مخاوف جدية ليس فقط للسلطات النقدية التي تواجه مشكلة الاستقرار ولكن أيضًا للشركات العاملة في الأعمال التجارية الدولية ، و بسبب عواقب المخاطر السياسية ومخاطر الصرف هناك، في الواقع، تعد تقلبات أسعار الصرف اليوم الأساس لجميع الأنشطة الاقتصادية في جميع أنحاء العالم. وبالتالي، فإن إدارة سعر الصرف قد تندرج في صلب السياسات الاقتصادية محركًا رئيسيًا للاستراتيجيات الاقتصادية للعديد من البلدان (Ushie,2022:42) (Ewubare & Ngepah . 2021)

سوف يتم أستخراج بيانات بعد جمع بيانات سعر الصرف (السوقي) الصادرة من البنك المركزي العراقي للفترة الزمنية (2010-2021) التي كانت على شكل بيانات شهرية، ومن ثم تم تحويل تلك البيانات من شهرية إلى سنوية من خلال (مجموع 12 شهر ÷12 = قيمة سنة واحدة). بالنسبة إلى معدل التقلب للفترة الزمنية (2010-2021) من خلال(اعلى قيمة للفترة الزمنية عينة البحث (2010-2021) ÷ سنة الأساس (2010) × 100 = معدل التقلب).

المحور الثاني: الجانب التطبيقي

المبحث الثالث / الجانب التطبيقي

اولا. فرضيات الارتباط

الفرضية الرئيسة الاولى: توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين حوكمة المصارف والمخاطر المصرفية.

يتضح من الجدول(1) وجود علاقة ارتباط بين حوكمة المصارف والمخاطر المصرفية بمؤشراتها, فقد بلغ معامل الارتباط (694.) وعند مستوى معنوية اقل من (0.05) عليه نقبل الفرضية الرئيسة الاولى التي تنص على وجود علاقة ارتباط بين حوكمة المصارف والمخاطر المصرفية

وتتفرع منها الفرضيات الفرعية الاتية: -

1- **الفرضية الفرعية الاولى: توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين مجلس الادارة والمخاطر المصرفية بمؤشراتها.**

تشير نتائج الجدول (1) إلى وجود علاقة ارتباط موجبة بين مجلس الإدارة والمخاطر المصرفية، إذ بلغ معامل الارتباط

(0.271) عند مستوى معنوية أقل من (0.05)، مما يدل على وجود ارتباط معنوي، ولكنه ضعيف نسبيًا. ويعكس ذلك أن دور مجلس الإدارة يسهم في الحد من المخاطر المصرفية، إلا أن هذا الدور لا يعد العامل الوحيد المؤثر، إذ توجد عوامل أخرى قد يكون لها تأثير أكبر في إدارة المخاطر المصرفية داخل المصارف العراقية. وعليه، تُقبل الفرضية الفرعية الأولى لوجود علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين مجلس الإدارة والمخاطر المصرفية، مع الإشارة إلى أن قوة هذه العلاقة جاءت بدرجة ضعيفة.

2- الفرضية الفرعية الثانية: توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين الإفصاح والشفافية والمخاطر المصرفية بمؤشراتها.

يظهر من الجدول (1) وجود علاقة ارتباط موجبة قوية بين الإفصاح والشفافية والمخاطر المصرفية، إذ بلغ معامل الارتباط (0.723)، مما يدل على وجود علاقة ذات دلالة معنوية بين المتغيرين وعند مستوى معنوية اقل من (0.05) عليه نقبل الفرضية الفرعية الثانية التي تنص على وجود علاقة ارتباط بين الإفصاح والشفافية والمخاطر المصرفية بمؤشراتها.

3- الفرضية الفرعية الثالثة: توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين كفاية رأس المال والمخاطر المصرفية بمؤشراتها.

يظهر من الجدول (1) تشير نتائج التحليل إلى وجود علاقة ارتباط موجبة قوية بين كفاية رأس المال والمخاطر المصرفية، إذ بلغ معامل الارتباط (0.790)، وهو ما يعكس قوة العلاقة بين المتغيرين عند مستوى معنوية أقل من (0.05)، وبذلك تُقبل الفرضية الفرعية الثالثة.

جدول (1) مصفوفة معاملات الارتباط بين حوكمة المصارف والمخاطر المصرفية.

Correlations					
		مجلس الادارة	الإفصاح والشفافية	كفاية رأس المال	حوكمة المصارف
المخاطر المصرفية	Pearson Correlation	.271**	.723**	.790**	.694**
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000	.000
	N	4	4	4	4
**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).					

ثانيا. فرضيات التأثير

الفرضية الرئيسة الثانية: توجد علاقة تأثير ذو دلالة معنوية بين حوكمة المصارف والمخاطر المصرفية, وتتفرع منها الفرضيات الفرعية الاتية: -

1- الفرضية الفرعية الاولى: توجد علاقة تأثير ذو دلالة معنوية بين مجلس الادارة والمخاطر المصرفية بمؤشراتها.

يظهر من نتائج الجدول (2) ان وجود ارتباط معنوي بين مجلس الادارة والمخاطر المصرفية بمؤشراتها (مخاطر الائتمان, مخاطر السيولة, مخاطر سعر الصرف) وبمعاملات تفسير تمثلت بـ (0.130, 0.196, 0.175) واستنادا لما تقدم فانه يمكن قبول الفرضية الفرعية الاولى .

الجدول (2) معاملات قوة وتفسير العلاقة بين مجلس الادارة والمخاطر المصرفية

المخاطر المصرفية	مجلس الادارة			
	الارتباط R	معامل التفسير R^2	معامل التفسير المصحح	الخطأ المعياري
مخاطر الائتمان	.361	.130	-.076	.65680
مخاطر السيولة	.443	.196	-.086	.367685
مخاطر سعر الصرف	.419	.175	-.068	.875261

يظهر من الجدول (2) وجو د تأثير معنوي مجلس الادارة في المخاطر المصرفية, أي احتمال خطأ من النوع الأول لاختبار معادلة الانحدار Y=a+bxi+ei

حيث أن :-

Xi المخاطر المصرفية

Yi مجلس الادارة

يظهر من الجدول (2) وجود تأثير معنوي لمجلس الادارة في المخاطر المصرفية. وان معادلة الانحدار التقديرية فسرت التغيرات التي تطرأ على المخاطر المصرفية للمصرف ناجمة عن التغير في نسبة القروض لمجلس الادارة ، وقد كانت قيمة T المحسوبة لأنموذج الانحدار البسيط اعلى من قيمة T الجدولية والبالغة (2.353), وبالتالي القرار هو قبول الفرضية الفرعية الاولى وهي وجود تأثير معنوي للمجلس الادارة في المخاطر المصرفية للمصرف, وان معادلة الانحدار لمؤشرات المخاطر المصرفية تتمثل في الاتي:

Y=a +b_1X (مخاطر الائتمان)

Y=1.963+.985X (مخاطر الائتمان)

Y=a +b_2 X (مخاطر السيولة)

Y=.956+.856X (مخاطر السيولة)

Y=a +b_3 X (مخاطر سعر الصرف)

Y=2.856– .658X (مخاطر سعر الصرف)

اي ان زيادة القروض بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى احداث زيادة في المخاطر المصرفية بنفس المقدار.

الجدول (3) معاملات تأثير القروض(مجلس الادارة) في المخاطر المصرفية

المخاطر المصرفية	مجلس الادارة			
	معلمة الانحدار a	β	قيمة T المحسوبة	Sig.
مخاطر الائتمان	1.963	.985	2.473	.033
مخاطر السيولة	.956	.856	2.263	.013
مخاطر سعر الصرف	2.856	.658	3.632	.019
T الجدولية = 2.353				

2-الفرضية الفرعية الثانية: توجد علاقة تأثير ذات دلالة معنوية بين الإفصاح والشفافية والمخاطر المصرفية بمؤشراتها.

ان وجود ارتباط معنوي بين الإفصاح والشفافية والمخاطر المصرفية بمؤشراتها (مخاطر الائتمان, مخاطر السيولة, مخاطر سعر الصرف) وبمعاملات تفسير تمثلت بـ(0.055, 0.264, 0.121) واستنادا لما تقدم فانه يمكن قبول الفرضية الفرعية الاولى.

الجدول (3) معاملات قوة وتفسير العلاقة بين الإفصاح والشفافية والمخاطر المصرفية

المخاطر المصرفية	الإفصاح والشفافية			
	الارتباط R	معامل التفسير R^2	معامل التفسير المصحح	الخطأ المعياري
مخاطر الائتمان	.236	.055	.173	.85691
مخاطر السيولة	.514	.264	.148	.35207
مخاطر سعر الصرف	.348	.121	.195	.92187

يظهر من الجدول (3) وجو د تأثير معنوي للإفصاح والشفافية في المخاطر المصرفية, أي احتمال خطأ من النوع الأول لاختبار معادلة الانحدار Y=a+bxi+ei

حيث أن :-

Xi المخاطر المصرفية

Yi الإفصاح والشفافية

يظهر من الجدول (3) وجود تأثير معنوي للإفصاح والشفافية في المخاطر المصرفية, وان معادلة الانحدار التقديرية فسرت التغيرات التي تطرأ على المخاطر المصرفية ناجمة عن التغير في نسبة بالإفصاح والشفافية ، وقد كانت قيمة T المحسوبة لأنموذج الانحدار البسيط اعلى من قيمة T الجدولية والبالغة (2.353), وبالتالي القرار هو قبول الفرضية الفرعية الثانية وهي وجود تأثير معنوي للإفصاح والشفافية في المخاطر المصرفية. وان معادلة الانحدار لمؤشرات المخاطر المصرفية تتمثل في الاتي:-

Y=a +b_1X (مخاطر الائتمان)

Y=1.357+.563X (مخاطر الائتمان)

Y=a +b_2 X (مخاطر السيولة)

Y=.2.147+.486X (مخاطر السيولة)

Y=a +b_3 X (مخاطر سعر الصرف)

Y=2.346–. 791X (مخاطر سعر الصرف)

اي ان زيادة للإفصاح والشفافية(الاستثمارات) بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى تقليل في المخاطر المصرفية بنفس المقدار.

الجدول (4) معاملات تأثير للإفصاح والشفافية في المخاطر المصرفية

المخاطر المصرفية	الإفصاح والشفافية			
	معلمة الانحدار a	β	قيمة T المحسوبة	Sig.
مخاطر الائتمان	1.357	.563	3.512	.002
مخاطر السيولة	2.147	.486	2.789	.000
مخاطر سعر الصرف	2.346	.791	2.563	.002
T الجدولية = 2.353				

3- الفرضية الفرعية الثالثة: توجد علاقة تأثير ذات دلالة معنوية بين كفاية رأس المال والمخاطر المصرفية بمؤشراتها.

ان وجود تأثير معنوي بين كفاية رأس المال والمخاطر المصرفية بمؤشراتها (مخاطر الائتمان, مخاطر السيولة, مخاطر سعر الصرف) وبمعاملات تفسير تمثلت بـ(0.055, 0.264, 0.121) واستنادا لما تقدم فانه يمكن قبول الفرضية الفرعية الاولى.

الجدول (5) معاملات قوة وتفسير العلاقة بين كفاية رأس المال والمخاطر المصرفية

المخاطر المصرفية	كفاية رأس المال			
	الارتباط R	معامل التفسير R^2	معامل التفسير المصحح	الخطأ المعياري
مخاطر الائتمان	.536	.287	.230	.87225
مخاطر السيولة	.469	.210	.652	.56776
مخاطر سعر الصرف	.596	.355	-.143	.68085

يظهر من الجدول (5) وجود تأثير معنوي لكفاية رأس المال والمخاطر المصرفية, أي احتمال خطأ من النوع الأول لاختبار معادلة الانحدار Y=a+bxi+ei

حيث أن :-

Xi المخاطر المصرفية

Yi كفاية رأس المال

يظهر من الجدول (5) وجود تأثير معنوي لكفاية رأس المال في المخاطر المصرفية, وان معادلة الانحدار التقديرية فسرت التغيرات التي تطرأ على المخاطر المصرفية ناجمة عن التغير في نسبة كفاية رأس المال ، وقد كانت قيمة T المحسوبة لأنموذج الانحدار البسيط اعلى من قيمة T الجدولية والبالغة (2.353), وبالتالي القرار هو قبول الفرضية الفرعية الثانية وهي وجود تأثير معنوي لكفاية رأس المال في المخاطر المصرفية. وان معادلة الانحدار لمؤشرات المخاطر المصرفية تتمثل في الاتي:-

Y=a +b1X (مخاطر الائتمان)

Y=.989+.865X (مخاطر الائتمان)

Y=a +b2 X (مخاطر السيولة)

Y=.936+.869X (مخاطر السيولة)

Y=a +b3 X (مخاطر سعر الصرف)

Y=.997– . 458X (مخاطر سعر الصرف)

اي ان زيادة كفاية رأس المال بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى احداث تقليل في المخاطر المصرفية بنفس المقدار.

الجدول (5) معاملات تأثير كفاية رأس المال في المخاطر المصرفية

المخاطر المصرفية	كفاية رأس المال			
	معلمة الانحدار a	β	قيمة T المحسوبة	Sig.
مخاطر الائتمان	.989	.865	3.426	.007
مخاطر السيولة	.936	.869	2.736	.006
مخاطر سعر الصرف	.997	-.458	1.862	.063
T الجدولية = 2.353				

الاستنتاجات

1) أظهرت نتائج التحليل الإحصائي وجود علاقة ارتباط معنوية موجبة بين الحوكمة المصرفية والمخاطر المصرفية، مما يؤكد أهمية تطبيق مبادئ الحوكمة في تعزيز قدرة المصارف على إدارة المخاطر والحد من آثارها .
2) بينت نتائج التحليل أن مجلس الإدارة يرتبط بالمخاطر المصرفية ارتباطًا معنويًا، إلا أن قوة هذا الارتباط جاءت ضعيفة نسبيًا، الأمر الذي يشير إلى أن الحد من المخاطر لا يعتمد على مجلس الإدارة وحده، وإنما يتطلب تكاملًا مع بقية آليات الحوكمة .
3) أظهرت النتائج وجود تأثير معنوي للإفصاح والشفافية في الحد من المخاطر المصرفية، مما يعكس أهمية توفير المعلومات المالية وغير المالية بصورة دقيقة وفي الوقت المناسب، بما يسهم في دعم القرارات الإدارية والرقابية .
4) أثبتت نتائج التحليل وجود تأثير معنوي لكفاية رأس المال في الحد من المخاطر المصرفية، ولاسيما مخاطر الائتمان والسيولة، وهو ما ينسجم مع متطلبات لجنة بازل المتعلقة بتعزيز الملاءة المالية للمصارف .
5) أوضحت نتائج تحليل الانحدار أن أبعاد الحوكمة المصرفية مجتمعة تؤدي دورًا مؤثرًا في تفسير التغيرات التي تطرأ على المخاطر المصرفية، مما يؤكد صحة فرضيات التأثير التي اعتمدها البحث .
6) تؤكد نتائج الدراسة أن الالتزام بآليات الحوكمة المصرفية يسهم في تعزيز الاستقرار المالي للمصارف العراقية وتحسين قدرتها على مواجهة المخاطر المختلفة في بيئة العمل المصرفي.

التوصيات

1. في ضوء النتائج التي أظهرت وجود تأثير معنوي للحوكمة المصرفية في الحد من المخاطر المصرفية، توصي الدراسة بزيادة التزام المصارف العراقية بتطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية وفقًا لتعليمات البنك المركزي العراقي ومبادئ لجنة بازل، بما يسهم في تعزيز الاستقرار المالي .
2. ونظرًا لضعف العلاقة بين مجلس الإدارة والمخاطر المصرفية مقارنة ببقية أبعاد الحوكمة، توصي الدراسة بتطوير آليات عمل مجالس الإدارة من خلال اختيار أعضاء يمتلكون الخبرة والكفاءة في إدارة المخاطر، وتفعيل دور

اللجان المتخصصة، ولاسيما لجنة التدقيق ولجنة إدارة المخاطر .

3. وبناءً على النتائج التي أثبتت أهمية الإفصاح والشفافية، توصي الدراسة بتطوير نظم الإفصاح المالي وغير المالي، والالتزام بالإفصاح في الوقت المناسب، بما يعزز ثقة المستثمرين وأصحاب المصلحة ويرفع من كفاءة الرقابة المصرفية .
4. واستنادًا إلى النتائج التي أكدت أهمية كفاية رأس المال في الحد من المخاطر المصرفية، توصي الدراسة بالمحافظة على مستويات مناسبة من كفاية رأس المال بما يتوافق مع المعايير الدولية، بما يعزز قدرة المصارف على مواجهة المخاطر المحتملة .
5. وفي ضوء النتائج الإحصائية التي بينت أهمية الحوكمة في إدارة المخاطر، توصي الدراسة بتعزيز التنسيق بين إدارات الحوكمة وإدارات المخاطر داخل المصارف، وتطوير برامج تدريبية مستمرة للعاملين بما يواكب التطورات المصرفية الحديثة .
6. كما توصي الدراسة بإجراء دراسات مستقبلية تتناول متغيرات أخرى قد تؤثر في المخاطر المصرفية، مثل التحول الرقمي، والابتكار المالي، وإدارة الامتثال، مع توسيع عينة الدراسة لتشمل عددًا أكبر من المصارف العراقية أو المقارنة مع مصارف في دول أخرى.

توافر البيانات:

تم تضمين البيانات المستخدمة لدعم نتائج هذه الدراسة في المقالة.

تضارب المصالح:

يعلن المؤلفون أنه ليس لديهم تضارب في المصالح.

موارد التمويل:

لم يتم تلقي اي دعم مالي.

شكر وتقدير:

لا أحد

المصادر:

1. الشمري , صادق راشد , إدارة العمليات المصرفية ,مطبعة الكتاب , بغداد , 2014 .
2. الشمري ، صادق راشد " استراتيجية ادارة المخاطر المصرفية و اثرها في الاداء المالي للمصارف للتجارية " عمان دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ،2013
3. محمود ,خالد احمد علي , فن إدارة المخاطر في البنوك وسوق رأس المال , دار الفكر الجامعي , الإسكندرية , 2019
4. يوسف كافي مصطفى & بوربيع ايمان & مصطفى كافي ,كولار. 2018 ، الحوكمة المؤسسية .قسنطينة الجزائر :الفا للوثائق.
5. بادح عبد القادر: " دور حوكمة النظام المصرفي في الحد من الازمات المالية و المصرفية " ماجستير - غير منشورة – كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير - جامعة حسيبة بن بوعلي - الشلف -الجزائر – 2017-ص.82.
6. سالم محمد عبود "حوكمة المصارف و آليات تطبيقها ,دراسة حالة في المصارف الأهلية ,جامعة بغداد ,2014
7. علي محمد جابر أبو الريحة ,(2016) "أثر الحوكمة والشفافية في تقويم الأداء المصارف ,دراسة تطبيقية لعينة من المصارف العراقية الخاصة ", رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الإدارة والاقتصاد جامعة كربلاء

1. Pike, Richard& Neale, Bill, (2009), "Corp orate Finance and Investment", Decisions and Strategies, Sixth Edition, Pearson Education Limited, Licensing Agency Ltd, Saffron House, Kirby Street, London ECIN 8TS.
2. Vanita, A. (2010). Macroeconomics: Theory and policy. Pearson Education India
3. Nuhiu, A., Hoti, A., & Bektashi, M. (2017). Determinants of commercial banks profitability through analysis of financial performance indicators: evidence from Kosovo. Business: Theory and Practice, 18, 160-170.
4. Al-Ramahi, N., Barakat, A., & Shahwan, Y. (2014). The impact of corporate governance principles application on financial performance of public shareholding companies listed in Amman stock exchange. European journal of accounting auditing and finance research, 2(6), 100-117.
5. IDOWU, I. A., & Festus, A. F. Corporate Governance And Financial Reporting Quality In Nigeria Deposit Money Banks<2020
6. Yehorycheva, S., Kolodiziev, O., & Prasolova, S. (2017). Actual problems of the capital stability management in the Ukraines banking system. Banks & bank systems, (12,№ 2), 60-67.15
7. Rajoub, Salim(2022), Governance of Islamic Banks in Palestine
8. Sarwar, B., Mustafa, G., Abid, A., & Ahmad, M. (2018). Internal and external determinants of profitability: A case of commercial banks of Pakistan. *Paradigms*, *12*(1), 38-43.
9. Jeyan Suganya, D. F., & Kengatharan, L. (2018). Impact of bank internal factors on profitability of commercial banks in sri lanka a panel dataanalysis.12- Musa, D. H. S. (2020).

Risk management in Islamic banking. Educational Research (IJMCER), 2(6), 56-67
10. Sutrisno, S., & Widarjono, A. (2022). Is Profit–Loss-Sharing Financing Matter for Islamic Bank's Profitability? The Indonesian Case. Risks, 10(11), 207
11. Kadhima, S. M., & Dawoodb, F. S. The Effect of Using Solvency Indicators in Reducing Banking Risks: An Applied Study in the Central Bank of Iraq Widarjono, A.,
12. Anto, M. B., & Fakhrunnas, F. (2020). Financing risk in Indonesian Islamic rural banks: do financing products matter?. The Journal of Asian Finance, Economics and Business, 7(9), 305-314
13. Burki, A. A., & Ahmad, S. (2010). Bank governance changes in Pakistan: Is there a performance effect?. Journal of Economics and Business, 62(2), 129-146.
14. Arnold, E. A., Größl, I., & Koziol, P. (2016). Market discipline across bank governance models: Empirical evidence from German depositors. The Quarterly Review of Economics and Finance, 61, 126-138.
15. Abid, A., Gull, A. A., Hussain, N., & Nguyen, D. K. (2021). Risk governance and bank risk-taking behavior: Evidence from Asian banks. Journal of International Financial Markets, Institutions and Money, 75, 101466
16. Santosa, P. W., Setianingrum, A., & Huda, N. (2020). The Relationship of Macro-risk Indicators, Internal Factors, and Risk Profile of Islamic Banking in Indonesia. Etikonomi: Jurnal Ekonomi, 19(2), 221-236
17. Simon-Oke, O. O., & Aribisala, S. E. (2010). Exchange Rate Deregulation and Industrial Performance: An Assessment (1975–2006). African Research Review, 4(2) 21-Liu, Y., Mauer, D. and Zhang. YFirm cash holdings and CEO inside
18. BCBS. (2015). Corporate governance principles for banks
19. Chahra Adissa, Anfal Necib ,2018. The importance of applying the governance in
20. Basel Committee on Banking Supervision(BCBS),(2014), "Corporate
21. Abobakr, Mohamed Galal "Bank Specific, Industry Concentration, And Macroeconomic Determinants Of Egyptian Banks' Profitability", International Journal Of Accounting and Financial Reporting, Issn 2162-3082, Vol. 8, No. 1, 2018
22. Obamuyi, T. M. (2013). DETERMINANTS OF BANKS'PROFITABILITY IN A DEVELOPING ECONOMY: EVIDENCE FROM NIGERIA. *Organizations and markets in emerging economies*, *4*(08), 97-111
23. debt, Journal of Banking & Finance 42. 83–100. 2017
24. Governance Principles for Banks", International Settlements
25. Rajoub, Salim(2022), Governance of Islamic Banks in Palestine.
26. Report to G20 Finance Ministers and Central Bank Governors
27. the Algerian banking system.